في اليوم الثاني من المحادثات..

نشاط دبلوماسي للوفد الحكومي.. ومعارضة الرياض في جنيف بوخز أميركي

الوطن – وكالات

تواصلت في اليوم الثاني من محادثات جنيف الخلافات بين صفوف المعارضات بشكل عام وفي صفوف معارضة الرياض بشكل خاص التي ذهبت إلى العاصمة السويسرية بضغط من وزير الخارجية الأميركي جون كيري على آل سعود، على حين كان الأحد يوم عمل بالنسبة للوفد الحكومي الرسمي. وعقد الوفد الحكومي اجتماعاً مطولاً في مقر البعثة السورية في جنيف لتقييم جلسة الحوار الأولى مع المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا، وسط أنباء عن أنه أجرى أيضاً اتصالات خارج مقر الأمم المتحدة بعد أن كان التقى في اليوم الأول من المحادثات مع السفير الروسي في سويسرا أليكسي بارادافكين.

وفي ظل غياب الأخبار السياسية دأب الإعلاميون على متابعة أخبار وفد الرياض وساعة وصولهم وكيفية وصولهم وعددهم مع ما رافق ذلك من ضحك تجاه الطائرة الملكية العملاقة التي خصصت لهم وماذا يمكن أن يكونوا فاعلين عليها من تدخين للسيجار الفاخر أو ممارسة الرياضة والسباحة أو حتى النوم في غرف مخصصة لذلك.

وقد وصل وفد الرياض إلى جنيف بعد ظهر أمس وفق ما أعلن المتحدث باسم «الهيئة» منذر ماخوس بحسب وكالة «ا ف ب»، وذلك بعد أن وافقت «الهيئة العليا للمفاوضات» في وقت متأخر الجمعة على التوجه إلى جنيف. ويضم وفد الرياض ١٥ عضواً وسيرأسه المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات رياض حجاب الذي سيلحق بالوفد في وقت لاحق بحسب تقارير تلفزيونية أشارت إلى أنه يرافق الوفد أيضاً عشرة أشخاص من أعضاء الهيئة العليا للمفاوضات.

ويتوقع أن يلتقي المبعوث الأممي إلى سورية وفد الرياض اليوم الأحد بعد أن كان التقى الوفد الحكومي الرسمي الجمعة.

وعلمت «الوطن» من مصادر دبلوماسية غربية في جنيف أن وزير الخارجية الأميركي هاتف نظيره السعودي مساء أول من أمس و«استخدم معه لهجة قاسية جداً» تجاه عدم توجه وفد الرياض إلى جنيف في الوقت المحدد ووجه بإرسالهم فوراً ومن دون إضاعة مزيد من الوقت. وقالت المصادر: إن كيري لم يقدم أي ضمانات لوفد الرياض كما أشاعوا بل طالبهم بعرض كل ما لديهم من هواجس على طاولة المفاوضات حيث يجب أن تكون ووعد بمساعدتهم فقط. وأكدت المصادر أن خلافات جمة تدور بين وفد الرياض ذاته وخاصة بين التيارات التي تتبع تركيا وقطر والتيارات الأميركية السعودية.

وفي جنيف كان وفد «العلمانيين الديمقراطيين» يستعد ليكون وفداً ثانياً مشتركاً في المفاوضات، وفي تصريحات صحفية قال قدري جميل عضو لجنة الإشراف للوفد إن وفده تلقى دعوة مطابقة تماماً للدعوة التي تلقاها وفد الرياض بصفتهم مفاوضين وليس مستشارين. وقال جميل إن وفده بانتظار وصول عدد من الأعضاء الذين ما زالوا في دمشق على أن يحصلوا على تأشيرات دخول لسويسرا صباح الإثنين ويتوجهوا من بعدها إلى جنيف التي قد يصلونها يوم الإثنين مساءً أو الثلاثاء وذلك وفقاً للحجوزات الممكنة. وأضاف جميل: بعد وصول كامل الأعضاء نطلب موعداً رسمياً للقاء دي ميستورا بصفتنا وفداً مفاوضاً مكتملاً.

وبالنسبة للمفاوضات المرتقبة قال جميل: إن الأولوية الآن للبحث في الملف الإنساني وأن وفده سيطالب برفع الحصار الداخلي والخارجي أيضاً عن سورية. وحول مشاركة فصائل إرهابية مثل «أحرار الشام وجيش الإسلام» قال جميل إن مشاركتهم تشكل واحدة من إشكاليات جنيف٣ وإذا أرادوا فعلاً أن يكونوا ضمن وفد مفاوض فعليهم « إعلان موقف واضح من جبهة النصرة والتعبير عن استعدادهم لمحاربة هذا التنظيم الإرهابي، وآنذاك يمكن اعتبارهم مفاوضين جديين، لكن في الوقت الحالي هم يتعاونون على الأرض مع النصرة».

وفي كواليس جنيف الدبلوماسية توقعات بأن تسيطر خلافات المعارضات على أجواء المحادثات وذلك بانتظار أن يعلن دي ميستورا رسمياً الوفود المشاركة علماً أن كل المحادثات ستكون غير مباشرة وطوال الجولة الأولى.

وتوقعت مصادر دبلوماسية غربية لـ«الوطن» أن يفرض دي ميستورا جدول أعمال مطابق للقرار الأممي ٢٢٥٤ الذي ينص على تشكيل حكومة وتعديل للدستور وانتخابات حرة على فترة تمتد ١٨ شهراً بعد انتهاء المحادثات التي تستمر ٦ أشهر.

ورحب وزير الخارجية الأميركي بقرار «الهيئة العليا للمفاوضات» المشاركة في المفاوضات. كما أعربت السعودية عن تأييدها لقرار الهيئة.

بدوره رحب وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس بقرار «الهيئة العليا للمفاوضات». وقال: إن محادثات السلام المنعقدة في جنيف يجب أن تضمن حدوث «انتقال سياسي» وإنه لا بد من احترام حقوق الإنسان وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤.

حكومة أردوغان تسعى لعرقلتها..

موسكو وواشنطن تتفقان على تقييم محادثات جنيف في ١١ شباط

الوطن – وكالات

بينما تتابع موسكو وواشنطن بشكل دقيق سير المحادثات التي انطلقت في جنيف، واتفقتا على «تقييم التقدم المحرز» فيها في ١١ شباط المقبل، أكدت روسيا أنه «لا شروط مسبقة» بشأن تلك المحادثات، وأنه لا توجد خطط لمحادثات مباشرة في جنيف، بينما أكدت فرنسا أن تلك المحادثات «يجب أن تضمن حدوث انتقال سياسي» في البلاد.

وأعلنت وزارة الخارجية الروسية أمس أن الوزير الروسي سيرغي لافروف ونظيره الأميركي جون كيري «اتفقا خلال اتصال هاتفي على «تقييم التقدم المحرز في مفاوضات جنيف خلال الاجتماع المقبل لمجموعة الدعم الدولية لسورية في ١١ شباط»، على ما ذكرت وكالة «أ ف ب».

وحتى الآن وحده نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف أعلن عن «اتفاق مبدئي بين لافروف وكيري» على عقد لقاء في ميونخ (ألمانيا) في ١١ شباط.

وقال بوغدانوف الخميس أن الدعوة إلى هذا الاجتماع الذي يسبق مؤتمر ميونيخ حول الأمن المرتقب في ١٢ شباط، تنطبق على «جميع الأعضاء الآخرين في مجموعة الدعم الدولية لسورية».

وخلال اتصالهما الهاتفي أمس، بحث كيري ولافروف «مفاوضات في جنيف بين ممثلين عن الحكومة السورية ومعارضيهم».

وتعلق الدول الكبرى آمالها على قرار الأمم المتحدة الصادر في ١٨ كانون الأول والذي نص على خريطة طريق تبدأ بمفاوضات بين النظام والمعارضة، وعلى وقف لإطلاق النار وتشكيل حكومة انتقالية في غضون ستة أشهر وتنظيم انتخابات خلال ١٨ شهرا، من دون أن يشير إلى مصير الرئيس السوري.

في الأثناء قال نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف: إنه لا شروط مسبقة بشأن محادثات جنيف، ونقلت وكالة انترفاكس غاتيلوف أنه لا خطط لمحادثات مباشرة بشأن سورية في جنيف والمتوقع إجراء محادثات غير مباشرة.

من لقاء سابق لوزير الخارجية الأميركي والروسي

وقال غاتيلوف الذي يتوجه إلى جنيف لحضور المحادثات: أن مبعوث الأمم المتحدة للسلام الخاص بسورية ستيفان دي ميستورا «اعتزم دائماً إجراء محادثات غير مباشرة وهو الحديث مع وفد تلو الآخر: الحكومة وشخصيات المعارضة».

من جهة ثانية، وفيما يبدو أنها محاولة لعرقلة سير محادثات جنيف، أجرى وزير الخارجية التركي «مولود جاويش أوغلو» عدداً من الاتصالات الهاتفية مع نظرائه في قطر والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وذلك من أجل بحث القضية السورية وسير محادثات جنيف.

وبحسب موقع «ترك برس» الإلكتروني فإن جاويش أوغلو، بحث مع نظيره القطري محمد بن عبد الرحمن جاسم آل ثاني»، آخر المستجدات السياسية والميدانية الجارية في سورية.

وفي نفس السياق بحث جاويش أوغلو، مع نظيريه الأميركي جون كيري، والبريطاني فيليب هاموند، آخر المستجدات المتعلقة بالأزمة السورية، وسير مفاوضات جنيف.

«العمل الوطني» تعول على حوار في دمشق.. و«بناء الدولة»: المشهد السوري ما بعد «جنيف ٣» لن يكون كما كان قبله

الوطن

بينا رأى رئيس «تيار بناء الدولة السورية» المعارض لؤي حسين أن العملية السياسية السورية بدأت إثر انطلاق مباحثات جنيف، اعتبر أمين عام «هيئة العمل الوطني الديمقراطي» المعارضة في سورية محمود مرعي، أن «جنيف ٣ « من الممكن أن يشكل بداية للحل السياسي في سورية».

وفي تصريح لـ«الوطن» قبيل توجهه إلى جنيف للمشاركة في المحادثات التي انطلقت الجمعة هناك برعاية من الأمم المتحدة، قال مرعي: «ممكن أن يشكل جنيف٣ بداية للحل السياسي لكن نحن نعول على طاوله حوار سياسي بدمشق لأن الحل سوري سوري».

وذكر مرعي أنه وأمين سر الهيئة ميس كريدي سوف سينضمون بعد الوصول إلى جنيف إلى وفد معارضة الداخل المكون من عشرة معارضين.

وقال: «عندما نصل إلى جنيف ممكن أن نلتقي مع عدد من معارضة الخارج ونتحدث معهم ونحاول أن نصل إلى مشتركات». ويوم الأربعاء الماضي قال أمين عام «هيئة العمل الوطني الديمقراطي»: إن عشر شخصيات من معارضة الداخل تلقت دعوات بثلاث صفات: مفاوضين أو استشاريين أو خبراء. وأضاف: إن من بين أبرز الذين تلقوا دعوات إضافة إلى مرعي: أمينة سر هيئة العمل وأمين حزب الشعب الشيخ نواف طراد الملحم وبروين إبراهيم وسهير سرميني.

وعلق مرعي على الدعوات بالقول: إن من وصلته الدعوات الحالية من معارضة الداخل بالإضافة إلى من وصلتهم الدعوات من الداخل قبل يومين وهم فاتح جاموس وسليم خير بيك ومازن مغربية.. باتوا نحو ١٥ معارضاً.. أي أن وفد الداخل بات يوازي وفد الرياض.. بحسب تصريح مرعي لـ«الوطن».

رئيس «تيار بناء الدولة السورية» المعارض لؤي حسين

على خط مواز، كتب رئيس «تيار بناء الدولة السورية» في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: أعلن للسوريين بدء العملية السياسية السورية إثر انطلاق مباحثات جنيف بالوفود الرئيسية وبرضى دولي أولي.

ورأى حسين أن هذه العملية «لن تتوقف حتى تنهي الصراع العنفي بين السوريين. أما بقية التفاصيل فعلينا نحن أن نصنعها».

وأضاف: «ستبدأ خلال أيام قوافل الإغاثة تدخل للمناطق المحاصرة. وبعد أيام أطول سيبدأ وقف إطلاق للنار في مناطق عدة. وسنشهد الإفراج عن عدد من المعتقلين والمخطوفين».

وأوضح حسين «هذا الكلام قلته قبل شهرين، والآن أعلن انطلاقه بشكل كامل وبكل المسارات. لكن لا أحد ينتظر من آخر أن ينزع له شوكه، فانهضوا أيها السوريون وانزعوا شوككم بأيديكم، ولكن بمنهجية وببرنامج أولويات».

وفي مقابلة مع موقع إلكتروني معارض قال حسين: «ستنجح هذه المفاوضات في النهاية، لأنها عبارة عن المظهر الذي يغلف الاتفاق الأميركي الروسي بإنهاء الأزمة السورية، بهدف القضاء على داعش والنصرة وكل المجموعات التي سيتم تصنيفها بأنها إرهابية من قبل «الفريق الدولي لدعم سورية»، ولذلك أنا أصدق السيد دي ميستورا بأنه من غير المسموح أن يفشل مؤتمر جنيف». ورأى حسين أنه «ليس هناك شيء لغاية الآن يهدد وحدة سورية إطلاقاً، فالحديث عن هذا الموضوع حديث نافل لا أهمية له».

ورداً على سؤال قال حسين «التدخل الروسي حاسم بقدر كبير إلى درجة يجعل روسيا سيدة الموقف في العملية السياسية وليس النظام، أما إذا كان سؤالك عن الحسم العسكري فلا أعتقد ذلك، فقوات النظام البرية عديدها غير كاف إلا لاستعادة السيطرة على مناطق ذات أهمية إستراتيجية أو عاطفية بالنسبة له».

وإذا ما سيكون هناك اختلاف في المشهد السوري بين ما قبل جنيف ٣ وما بعده؟ قال حسين: «بل ستبدأ أيامنا المختلفة عن السنوات الخمس الماضية من بدايات النصف الأول من ٢٠١٦، ولا حاجة لانتظار طويل حتى نبدأ ملاحظة المتغيرات. أظن خلال وقت قصير لا يتعدى أسابيع سنشهد بدايات لوقف إطلاق النار، وكذلك ابتداء إطلاق سراح معتقلين ومخطوفين، فضلاً عن دخول قوافل الإغاثة إلى المناطق المحاصرة».

محللون: أفق نجاح مفاوضات جنيف محدودة

وكالات

يرى محللون أن أفق نجاح محادثات السلام حول سورية التي انطلقت في جنيف محدودة، نظراً لتعقيدات الحرب المستمرة منذ خمس سنوات، في ظل تصاعد نفوذ تنظيم داعش الإرهابي وموضوع الخلاف على مستقبل الرئيس بشار الأسد.

وتبدو جولة المفاوضات الجديدة متعثرة قبل انطلاقها، وفق ما ذكرت وكالة «أ ف ب» للأنباء، على ضوء الانقسامات الأخيرة بشأن تمثيل المعارضة السورية في جنيف وادعاء أبرز تشكيلاتها أنها مستاءة مما وصفته بـ«الحصار» الذي يفرضه الجيش العربي السوري على مناطق سورية عدة.

ويتوقع محللون أن تتسم الجولة الجديدة من المفاوضات بموقف أكثر تشدداً من قبل الحكومة السورية على ضوء الاختراقات الميدانية التي حققها الجيش العربي السوري مؤخراً بدعم من موسكو التي تنفذ حملة جوية مساندة لقوات الجيش منذ أربعة أشهر.

أما «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة الشهر الماضي، فقد أعلنت الجمعة وبعد أربعة أيام من التردد قرارها بالتوجه إلى جنيف «للمشاركة في محادثات مع الأمم المتحدة وليس للتفاوض»، في مؤشر جديد على التحديات التي تواجه مفاوضات جنيف.

ويقول الباحث في معهد الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية كريم بيطار: «تتوفر كل الأسباب التي تدعو للتشاؤم وليس هناك أي سيناريو واقعي يتيح التوصل إلى اختراق» في جنيف، وفق ما نقلت الـ«أ ف ب» عنه.

ويرى أنه «لم يكن هناك تباعد بهذا الشكل من قبل بين عملية جنيف وما يحصل على الأرض».

وضاعفت القوى الدولية في الأشهر الأخيرة جهودها الدبلوماسية لإطلاق عملية سلام بهدف وضع حد للحرب في سورية، تحت ضغط عوامل عدة أبرزها تصاعد قوة داعش وتوسيع نطاق عملياته ليستهدف دولاً غربية، بالإضافة إلى الأعباء المترتبة على تدفق اللاجئين إلى أوروبا.

وتعلق الدول الكبرى آمالها على قرار الأمم المتحدة الصادر في ١٨ كانون الأول الماضي والذي نص على «خارطة طريق تبدأ بمفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة، وعلى وقف لإطلاق النار وتشكيل حكم موثوق غير طائفي في غضون ستة أشهر وتنظيم انتخابات خلال ١٨ شهراً»، من دون أن يشير إلى مستقبل الرئيس الأسد.

ويرى محللون أن الأجواء السياسية المحيطة بمحادثات جنيف الجديدة معقدة أكثر من آخر جلسة مفاوضات «جنيف ٢» عام ٢٠١٤، خصوصاً أن قوات الجيش العربي السوري تمكنت في الأسابيع الأخيرة من التقدم ميدانياً على جبهات عدة في البلاد.

ونقلت «أ ف ب» عن الخبيرة في شؤون الشرق الأوسط المقيمة في فرنسا إنياس لوفالوا قولها: إن الإطار العام حالياً «أصبح أقل ملاءمة للمعارضة مقارنة مع النظام الذي استعاد السيطرة على مواقع عدة في البلاد»، مشيرة إلى أن المعارضة مستاءة جداً لتقلص قدرتها على المناورة، «والرئيس الأسد يشعر بالقوة أكثر فأكثر ولن يبدي مرونة في جنيف».

على حين يؤكد الباحث في مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط يزيد الصايغ، أن «الحكومة السورية وروسيا سيشعران أنهما يسحقان المعارضة ببطء، وبأن الاتجاه العام في المستقبل لن يكون معاكساً لهما».

في ذات الوقت، تخلت القوى الغربية عن إصرارها السابق على وجوب «تنحي (الرئيس) الأسد عن السلطة» خشية من حدوث فراغ في السلطة قد يستفيد منه داعش ويدفع مزيداً من اللاجئين إلى أوروبا.

ويوضح بيطار أن هذه الخشية تعني أن «الأنظمة القومية عادت إلى الواجهة».

ولطالما أصرت المعارضة وعلى رأسها الائتلاف المعارض على مطلب «تنحي (الرئيس) الأسد» قبل بدء أي مفاوضات أو«مرحلة انتقالية»، لكن داعميها من الدول الغربية بدؤوا بالتراجع عن هذا الموقف، باعتبار أنه قد يشكل حجر عثرة أمام محادثات جنيف.

ولم يتطرق قرار مجلس الأمن الدولي إلى مستقبل الرئيس الأسد، فبحسب صايغ فإنه «من الواضح للولايات المتحدة وحتى السعوديين» أن رحيل الرئيس الأسد لا يمكن وضعه «كشرط مسبق» للتفاوض.

واصطدمت المباحثات قبل انطلاقها بخلاف حاد حول تمثيل المعارضة السورية، ما دفع الأمم المتحدة إلى تأجيل انطلاقها لأربعة أيام.

ومع إعلان الهيئة موافقتها الجمعة على المشاركة في «محادثات» وليس «التفاوض» في جنيف، تبدو أفق نجاح هذه المفاوضات أكثر تعقيداً.

المتحدث باسم القوات الأميركية العقيد ستيف وورن

أميركا تقر بفعالية الضربات الروسية ضد الإرهاب في سورية

وكالات

أعلن متحدث عسكري أميركي أن الوضع في سورية يتغير لمصلحة الحكومة السورية. وقال المتحدث باسم القوات الأميركية التي تشارك في «مكافحة الإرهاب في العراق وسورية»، العقيد ستيف وورن للصحفيين، بحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: «إن الضربات الجوية الروسية تغيّر الوضع في سورية، وعلى الأخص في ريف حلب، لمصلحة الحكومة السورية».

ولاحظ المتحدث أن «الضربة الروسية أتاحت للحكومة السورية دفع قوى المعارضة «المعتدلة» وقوى تنظيم داعش الإرهابي على نحو سواء للتقهقر».

وفي السياق قال المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض: إن الضربات الجوية الروسية في سورية تسببت في مقتل ٩٦٥ مقاتلاً من داعش إلى جانب ١٢٣٣ مقاتلاً من جماعات مسلحة أخرى، منذ بدأت موسكو حملتها الجوية قبل نحو أربعة أشهر. وبدأت روسيا حملة جوية كبيرة يوم ٣٠ أيلول من العام الماضي بطلب من الحكومة السورية لضرب التنظيمات الإرهابية التي تدعمها دول عربية وإقليمية وغربية.

قولاً واحداً

جنيف.. حسابات جديدة

مازن بلال

تخوض المعارضة السورية أولى تجربة مباشرة لها في إدارة الأزمة السورية، وخلال الأيام الثلاث الماضية بدت طاولت جنيف منطقة صراع حول أولويات التفاوض، وكان واضحاً أن المناورة التي يقوم بها الوفد المنبثق عن مؤتمر الرياض ستصل إلى مداها خلال أيام، فالوفد وبعد تصريحات نارية قرر الذهاب إلى جنيف محققا إنجازاً وحيداً هو تأجيل التفاوض، ولكنه في المقابل قدم مشهدا يستحق القراءة لأنه يعكس طبيعة التفكير الإقليمي، والحسابات الخاصة بالرياض وأنقرة تجاه أي إمكانية للتحول على مستوى المنطقة كلها.

في ترتيبات السعودية هناك هاجسان أساسيان: الأول فقدان التأثير القوي الذي كانت تتمتع به في الحرب الدائرة في سورية، والثاني سقوط قدرتها على تحييد قوى أساسية على المستوى العربي مثل مصر، وكان مؤتمر الرياض خطوة أولى لإثبات قوة التأثير قبل انعقاد جلسة مجلس الأمن التي نتج عنها القرار ٢٢٥٤، ومسألة «استباق القرار» لا تزال حتى اللحظة تقود التفكير السعودي في جميع المسائل، فالوفد القادم من الرياض تجاوز خلال الأيام الماضية كل ما يتعلق بأساسيات الحل كما وردت في قرار مجلس الأمن، وخاض حرباً إعلامية رغم التصريحات الأميركية بضرورة حضوره من دون شروط، وكان المستفيد من هذه المعركة تركيا التي ضمنت استبعاد وفد الاتحاد الديمقراطي، برئاسة صالح مسلم، على الأقل خلال الجلسات الأولى لعملية التفاوض.

عمليا فإن ما يظهر في جنيف هو حسابات جديدة وليس بالضرورة حلا سياسيا للأزمة السورية، فكل العواصم المؤثرة في الحرب الدائرة اليوم تدرك أن رفع سقف الصراع هو انتقال لمواجهة دولية، وإذا كانت القوى الدولية قادرة على فرض حدود تساعدها على عدم الوصول إلى حافة المواجهة، فإن «الرياض» و«أنقرة» تسعيان للتعامل مع هذه الحدود وفق هامشين أساسيين:

– الأول إيجاد نقاط تصعيد ترفع مستوى الخطر في أوروبا، وهذا ما قامت به تركيا تحديدا عبر فتح خطوط للهجرة غير الشرعية التي أربكت الاتحاد الأوروبي عموما، وأعادت لها موقعا فقدته نتيجة المواجهات داخل سورية.

– الثاني استخدام الصراع في سورية لإحداث تحول جيوستراتيجي عام، فالرياض من خلال حرب أسعار النفط وتبديد الفائض المالي لديها تسعى ليس فقط لاستبعاد دول إقليمية مثل إيران، بل أيضاً للمساعدة في إفشال أي تحول في النظام الدولي من خلال الاستنزاف المالي لروسيا.

والملاحظ أنه عبر الهامشين السابقين ظهر الوفد السوري المنبثق عن مؤتمر الرياض، فهو وفد «التأثير القوي» في كسر التوافقات الدولية؛ لأنه يناور ضمن الخط الأحمر الذي فرضه قرار مجلس الأمن، فيدفع واشنطن بالدرجة الأولى للتحرك من أجل عدم انهيار الطرف الذي يقف تحت مظلتها، فإذا كانت الإدارة الأميركية لا تمارس ضغطا أكبر على الرياض وأنقرة، فلأنها وفي ظل الميزان الدولي المتبدل غير مستعدة لصراعات جانبية مع حلفاء تقليديين لها، فهي ستترك للسعودية فرص التحرك ضمن حدود عدم انهيار المفاوضات قبل أن تبدأ.

ليس مهما الهشاشة السياسية للوفد القادم من الرياض، لأن هذه الهشاشة مطلوبة من السعودية وتركيا لـ«كسر التوافقات» القائمة اليوم، وإدخال قرار مجلس الأمن في متاهة التفاصيل «الإنسانية» بالدرجة الأولى، فالحسابات الجديدة في مؤتمر جنيف لا تدخل إلى صلب نقاط الحل بل إلى الاستنزاف السياسي، ثم انتظار انهيارات إقليمية جديدة تغير المسارات.

خلال مناورات إسرائيلية سابقة في الجولان المحتل (أ.ف.ب – أرشيف)

إسرائيل: نريد شريطاً أمنياً داخل الأراضي السورية..!

الوطن

أدخلت إسرائيل تحولاً على إستراتيجيتها حيال محافظة القنيطرة. وإذ حافظت على جوهر هذه الإستراتيجية المتمثل في استغلال الأزمة المندلعة في سورية من أجل إنشاء حزام أمني داخل الأراضي السورية، إلا أنها عدلت القوى التي تريد الاعتماد عليها من المجموعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية لتأمين ذلك الحزام، إلى السوريين من المسلمين الموحدين، في خطة تريد من تسريبها تهديم الوحدة الوطنية في سورية. وتصدى السوريون في جنوب البلاد، بمختلف انتماءاتهم إلى جانب الجيش العربي السوري، لمحاولات إسرائيل عبر مجموعة من التنظيمات المتشددة مثل «جبهة النصرة» فرع تنظيم القاعدة في سورية، وغيرها، لإقامة شريط عازل داخل القسم المحرر من الجولان العربي السوري المحتل. وأرادت إسرائيل لهذا الشريط أن يكرر ذات الشريط الذي دعمت لميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة العميل أنطوان لحد، لإقامته في جنوب لبنان. وأنهت المقاومة اللبنانية الإسلامية (حزب الله) هذا الشريط في مطلع الألفية.

وكشفت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية أن إسرائيل تقوم حالياً بإنشاء حزام أمني داخل الأراضي السورية الملاصقة للقسم المحتل من الجولان العربي السوري. وقال الناطق الأسبق بلسان الجيش الإسرائيلي الجنرال آفي بنياهو، في مقال نشرته الصحيفة أمس: إن «إسرائيل تعمل حالياً على تأسيس حزام أمني لها غير معلن في هضبة الجولان السورية وتوظف إمكانياتها لتأمين الحدود مع سورية»، على حد تعبيره. وأوضح بنياهو أن الحزام الأمني يقوم على ثلاث ركائز أساسية، وهي: «تعزيز التعاون مع القرى الدرزية في الجانب السوري، من خلال تقديم المساعدات لها، إلى جانب التعاون مع أطراف إقليمية لتقليص فرص تحول المنطقة إلى ساحة للانطلاق لتنفيذ عمليات ضد العمق الإسرائيلي، إضافة إلى عمليات الرصد الاستخباري».

وأكد أن كل الخيارات تبقى أفضل من التدخل العسكري المباشر فيما يحدث في سورية، وخاصة أن الأوضاع من الممكن أن تخرج عن إطار السيطرة.

ومنذ اندلاع الأزمة السورية قبل أكثر من أربع سنوات وفرت إسرائيل الدعم للمسلحين في عموم سورية، وبالأخص في جنوب البلاد (محافظتي درعا والقنيطرة). وشمل الدعم الإسرائيلي تقديم السلاح والمال وتوفير مراكز انطلاق للمسلحين من داخل القسم المحتل من الجولان العربي السوري في هجماتهم على مواقع الجيش في القسم المحرر، فضلاً عن تغطيتهم نارياً، ومعالجة جرحاهم في المشافي العبرية بالأراضي المحتلة. وتتبع إسرائيل سياسة إضعاف العرب في المنطقة، ومن هذا المنطلق روجت للفتن وزعزعة الاستقرار في الدول العربية وضغطت بشدة على الولايات المتحدة في العقد الماضي، من أجل تقسيم العراق. ومؤخراً نصبت وزيرة العدل الإسرائيلية إياليت شاكيد نفسها داعيةً أخلاقيةً، وطالبت بإقامة دولة كردية في المنطقة.